

Distr.: General
30 July 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ٦٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا:
التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقرير المرحلي الموحد الحادي عشر عن التنفيذ والدعم الدولي

تقرير الأمين العام

موجز

يتزامن هذا التقرير المقدم استجابة لقرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٦ مع كل من الذكرى الخمسين والذكرى العاشرة لتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية (سلف الاتحاد الأفريقي) والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، على التوالي. وإحياءً لذكرى تأسيس هذين المعلمين الأساسيين، أعلن رؤساء الدول والحكومات الأفريقية عام ٢٠١٣ عام الانتماء إلى أفريقيا والنهضة الأفريقية، وستقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي بتنظيم الاحتفالات طوال هذا العام. والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي أطلقت منذ أكثر من ١٠ سنوات مضت، هي شراكة تجسد تحديداً الانتماء إلى أفريقيا، باعتباره الأداة التي من خلالها يعرب القادة الأفريقيون عن التزامهم ببرنامج تنمية القارة واتخاذ زمام المبادرة لتنفيذه. ويجري تنفيذ مختلف برامج القارة الرئيسية في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بما فيها تلك المتعلقة بالهياكل الأساسية والزراعة والحوكمة، باعتبارها برامج أساسية لتحقيق رؤية قارة متكاملة ومزدهرة ويعمها السلام.

* A/68/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

280813 270813 13-41323 (A)



ورغم ما أُحرز من تقدم في السنة الماضية في دفع عجلة النمو والتنمية الاجتماعية، يسلط الضوء هنا على التحديات الملحة، بما فيها التقدم المحدود المحرز نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وجرى التأكيد أيضاً على أهمية زيادة البلدان الأفريقية الاستثمار العام لتحفيز موارد القطاع الخاص، بما في ذلك الشراكات القائمة بين القطاعين العام والخاص، لتنفيذ برامج ذات أولوية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ولا سيما المتعلقة بالهياكل الأساسية والتنمية الزراعية. وستصبح استدامة الدعم الدولي حاسمة الأهمية إذا ما أرادت أفريقيا أن تحقق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، ورؤية أفريقيا الطموحة لعام ٢٠٦٣. وتحقيقاً لهذا الغرض، ينبغي لشركاء التنمية أن يضاعفوا الجهود للوفاء بالتزامهم بتنمية القارة، بما فيها تلك المتعلقة بالمعونة. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح من الضروري اتخاذ إجراء عاجل لإنهاء حالة الجمود في حولة الدوحة للمفاوضات التجارية، وذلك بالتوصل إلى اتفاق بشأن قضايا محددة، ولا سيما تلك التي تهم أفريقيا. ومن الضروري أن تحدث جميع الجهات صاحبة المصلحة انطلاقة قوية نحو بلوغ الأهداف في أفريقيا، المنطقة الوحيدة التي ليس من المحتمل أن تبلغها بحلول عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، تتيح الفعالية الخاصة القادمة التي ستعقدتها الجمعية العامة لمتابعة الجهود المبذولة نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية للدول الأعضاء فرصة أتت في حينها لتبدي التزامها من جديد بالتنفيذ العاجل. ومن المحتمل أن يحفز إنشاء آلية رصد تابعة للأمم المتحدة لاستعراض تنفيذ الالتزامات التي قطعت لتنمية القارة الجهود التي تبذل نحو إنجازها بالكامل.

المحتويات

الصفحة	
٥	أولاً - مقدمة
٥	ثانياً - الإجراءات التي اتخذتها البلدان والمنظمات الأفريقية
٦	ألف - البنى التحتية
٨	باء - الزراعة والأمن الغذائي
١٠	جيم - الصحة
١٢	دال - التعليم والتدريب
١٤	هاء - البيئة والسياحة
١٥	واو - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
١٦	زاي - العلم والتكنولوجيا
١٧	حاء - تعميم مراعاة المنظور الجنساني، والتمكين للمرأة، ومشاركة المجتمع المدني
١٨	طاء - الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران
١٩	ثالثاً - استجابة المجتمع الدولي: الحفاظ على الزخم في أوقات عدم اليقين
١٩	ألف - مقدمة
٢٢	باء - المساعدة الإنمائية الرسمية
٢٤	جيم - تخفيف عبء الديون
٢٦	دال - الاستثمار المباشر الأجنبي والتدفقات الخاصة الأخرى
٢٧	هاء - التجارة
٢٨	واو - التعاون بين بلدان الجنوب

- ٣٠ الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة رابعا -
- ٣٠ لمحة عامة ألف -
- ٣٠ تعزيز آلية التنسيق الإقليمية التابعة لوكالات الأمم المتحدة ومنظماتها العاملة في أفريقيا دعماً للاتحاد الأفريقي وبرنامج المتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ونظام المجموعات باء -
- ٣٢ قرى الألفية جيم -
- ٣٢ استنتاجات وتوصيات خامسا -

أولاً - مقدمة

- ١ - يقدم هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٨٦/٦٦، المعنون "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي".
- ٢ - ويركز التقرير هنا على التدابير السياساتية التي اتخذتها البلدان والمنظمات الأفريقية في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وعلى استجابة المجتمع الدولي والدعم الذي قدمته منظومة الأمم المتحدة أثناء العام الماضي. وبما أن القطاع الخاص يضطلع بدور هام في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، فإن الضوء يسقط أيضاً على الأنشطة التي يضطلع بها المجتمع المدني في دعم الشراكة. وقد استفاد التقرير من المعلومات المقدمة من كل من الدول الأعضاء ومصرف التنمية الأفريقي ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وأمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وكيانات فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بأفريقيا.

ثانياً - الإجراءات التي اتخذتها البلدان والمنظمات الأفريقية

- ٣ - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا هي إطار لتنمية اجتماعية اقتصادية تتولى أفريقيا زمامه وريادته وإدارته. وبناء عليه، تمثل هذه الشراكة نقلة نوعية في الطريقة التي يفكر فيها كل من الحكومات والشعوب الأفريقية لتحقيق تنميتها. وبينما تستمر الاحتفالات طوال السنة إحياءاً للذكرى الخمسين لتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية، يتعين على البلدان الأفريقية أن تجدد التزامها بتنفيذ برامج الشراكة ذات الأولوية باعتبارها تجسيداً لروح الانتماء إلى أفريقيا. ويقر مشروع رؤية أفريقيا لعام ٢٠٦٣ الذي ينظر فيه الاتحاد الأفريقي بأن التصنيع أساسي لانتعاش أفريقيا على المستويين الاقتصادي والسياسي. وتحقيق رؤية النهضة الأفريقية مرهون بالتنفيذ الفعال للأولويات القطاعية الرئيسية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

- ٤ - وفي سياق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، من المتوقع أن يصمم كل بلد إطاره الخاص للتنمية الوطنية بما يتواءم مع أهداف هذه الشراكة وأن يضطلع بمسؤولية تنفيذ أولوياته القطاعية على المستوى الوطني. ومع أن اثني عشر عاماً قد مضت منذ اعتماد الشراكة، فإن بلداناً أفريقية ستحتاج إلى مواصلة شحذ الإرادة السياسية لدفع المشاريع إلى مرحلة التنفيذ وحشد التمويل اللازم لها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجماعات الاقتصادية الإقليمية، التي تمثل المؤسسات الرئيسية للتكامل الاقتصادي الأفريقي، تضطلع بدور رائد في

تنفيذ المشاريع على المستوى دون الإقليمي. وللشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا دور أساسي في دعم تنفيذ البرامج والمشاريع. ولا بد من أن يتوفر لديها التمويل الكافي الذي يتيح المجال أمامها كي تنفذ بفعالية إطارها الاستراتيجي للفترة ما بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧ وتدعم تنفيذ برامج القارة ومشاريعها.

ألف - البنى التحتية

٥ - في حين تدرك البلدان الأفريقية التحديات التي تشكلها البنى التحتية الضعيفة للتنمية، فإنها تتعهد، عبر اعتماد برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، بأن تجعل تطوير البنية التحتية عملاً ذا أولوية قصوى للتنمية.

٦ - وللوفاء بهذه التعهدات، واصلت بلدان أفريقية تعزيز جهودها على مر الإثني عشر شهراً الماضية لدفع عجلة تنمية البنى التحتية عبر تنفيذ البرنامج الذي يتمثل هدفه في إحداث تحولات في أفريقيا من خلال تنمية البنى التحتية الحديثة في قطاعات النقل والطاقة والإعلام وتكنولوجيا الاتصالات والمحاري المائية العابرة للحدود.

٧ - وأحد الاتجاهات الناشئة الذي يبشر بالخير لاستدامة تطور البنى التحتية يتمثل في زيادة الاعتماد على الموارد المحلية لتمويل مشاريع البنى التحتية. ونحو نصف مبلغ ٩٣ بليون دولار الذي يقدر البنك الدولي أنه سيلزم سنوياً لسد فجوة البنى التحتية في أفريقيا قد أنفق على البنى التحتية، وجاء الجزء الأكبر من المبلغ من بلدان أفريقية. وقد أصدرت عدة بلدان منها كينيا وجنوب أفريقيا سندات لجمع الأموال لتمويل البنى التحتية.

٨ - ولكي تصبح مسألة تطوير البنى التحتية أولوية للتنمية، واصلت بلدان أفريقية تنفيذ خطة العمل ذات الأولوية المنبثقة عن برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، الذي يتكون من ٥١ مشروعاً على مستويي القارة والإقليم، بما فيها ٧ مشاريع نفذت في إطار المبادرة الرئاسية لدعم البنى التحتية وتولى قيادتها سبعة رؤساء دول وحكومات أفريقية. وأثناء الفترة قيد الاستعراض، سعت وكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لحشد الدعم السياسي للتعجيل في تنفيذ المشاريع.

٩ - وأصبحت المشاريع في مراحل مختلفة من التنفيذ، مع بلوغ البعض منها مرحلة صلاحية التنفيذ أو تقدير الاحتياجات وبلوغ أخرى مرحلة تنظيم المشروع وإعداداته، وهي المرحلة التي يلتزم فيها التمويل. وإن بعضها وصل مرحلة التنفيذ والعمل. وقد أحرز تقدم في المشروع المتعلق باستكمال الطرق الناقصة المتفرعة عن الطريق الرئيسي العابر للصحراء الذي سيربط بين الجزائر والنيجر. وأنجز وضع هيكل المشروع. ومع أن المشروع في عملية

التشييد قد تأخر بسبب الافتقار إلى التمويل، تبذل الجهود لتعبئة الموارد اللازمة. وقد شهد عنصر الألياف الضوئية للمشروع الذي يربط الجزائر بالنيجر ونيجيريا بواسطة أحد الكابلات البحرية تقدماً كبيراً، وهو ما تجلّى في تركيب ٧٠٠ من أصل ٢ ٧٠٠ كيلومتر من الكابل.

١٠ - ومع ذلك، فقد أخذ التقدم يتباطأ نسبياً في مشروع لبناء جسر بري - حديدي بين برازافيل وكنشاسا، الذي يرعاه كل من الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأصبح المشروع في مرحلة تقييم الاحتياجات، حيث تقرر إنجاز دراسة جدوى في أواخر عام ٢٠١٣.

١١ - وقد أحرز تقدم مشجع في مشروع مد أنبوب غاز عبر الصحراء برعاية نيجيريا. وبلغ المشروع مرحلة التنظيم والإعداد وشاركت مؤسسات خاصة ومالية في التمويل. وتعهدت حكومة نيجيريا بتمويل المشروع بمبلغ قدره ٤٠٠ مليون دولار. وأنشئ أيضاً فريق مشترك بين الوزارات لتنسيق عملية التنفيذ والإشراف عليها. ومن المقرر أن تبدأ عملية التنفيذ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

١٢ - ويعد الممر بين الشمال والجنوب، الذي ينفذ برعاية جنوب أفريقيا، أكبر المشاريع، حيث يشمل تسعة مشاريع منفصلة تم مختلف قطاعات البنية التحتية، بما فيها الطرق والسكك الحديدية والموانئ والطاقة، ويغطي ثمانية بلدان في جنوب وشرق وشمال أفريقيا. ويقترب مشروعان من المشاريع التسعة من مرحلة التنفيذ. ويحشد التمويل من وكالات إقليمية ومتعددة الأطراف وتعتمز حكومة جنوب أفريقيا تنظيم حملات ميدانية للتعريف بالمشروع.

١٣ - وانضمت مصر أيضاً إلى المبادرة باعتبارها راعية لمشروع يتطلب إنشاء طريق ملاحي يمتد من بحيرة فيكتوريا عن طريق نهر النيل ليمر من البحر المتوسط إلى الإسكندرية في مصر عابراً إثيوبيا وأوغندا وبوروندي وجنوب السودان وكينيا. وبما أنه لم ينظر في المشروع إلا مؤخراً، فإنه في مرحلة ما قبل إمكانية التنفيذ.

١٤ - وقد أحرز تقدم أيضاً في مشاريع أخرى في جميع القطاعات. وشهد سد النهضة الإثيوبي الكبير تقدماً هائلاً مع انطلاق مرحلة التشييد. ولدى إنجازها، سيتمكن السد إثيوبيا من توليد ٥ ٢٥٠ ميغاواط من الطاقة الكهربائية للاستهلاك المحلي وللتصدير إلى مجمع الطاقة في شرق أفريقيا.

١٥ - وعلاوة على ذلك، عملت وكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا أثناء الفترة قيد الاستعراض لتعزيز قدرة الجهات صاحبة المصلحة فيما يتعلق بالطاقة المتجددة، ولدعم وضع استجابة أفريقية لمبادرة الأمين العام "الطاقة المستدامة للجميع"، بما في ذلك وضع

خطة عمل واستراتيجية لإقامة نظام الطاقة اللا مركزي. وقد أنشئ مركز تنسيقي في مصرف التنمية الأفريقي. وتنظر البلدان الأفريقية أيضاً في الاستفادة من مواردها الهائلة من اليورانيوم للارتقاء بمستوى تطوير الطاقة النووية.

١٦ - وفي الخفل الاقتصادي العالمي المعني بأفريقيا الذي عقد في أديس أبابا في أيار/مايو ٢٠١٢، شكل المنتدى، بالاشتراك مع مصرف التنمية الأفريقي، فريقاً عاملاً معنياً بالهيكل الأساسي في أفريقيا، يضم شركات خاصة ومصارف إنمائية متعددة الأطراف ومنظمات غير حكومية وخبراء إقليميين. وقد أقر ذلك مؤتمر الاتحاد الأفريقي في دورته العادية العشرين المعقودة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. ويمكن أن يقدم ذلك حافزاً لتنفيذ برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا من خلال تعبئة الموارد المالية من القطاع الخاص لمشاريع البنية التحتية.

١٧ - ومجرد إنجازها، ستوفر المشاريع التي تنفذ في إطار برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا البنية التحتية الإقليمية العالية الجودة والحيوية لتيسير تدفق السلع والخدمات والأشخاص في جميع أرجاء القارة. وستؤدي إلى تحسين التعاون والتكامل الإقليميين وتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية. ومن المحتمل أن تشهد البلدان الأفريقية غير الساحلية تخفيضاً في تكاليف النقل ينجم عن تحسين إمكانية الوصول إلى الموانئ البحرية والارتقاء بمستوى البنى التحتية في بلدان المرور العابر.

باء - الزراعة والأمن الغذائي

١٨ - تعهدت البلدان الأفريقية بعدة التزامات هامة من أجل تعزيز التنمية الزراعية والأمن الغذائي. وفي سياق الإعلان المتعلق بالزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا، التزمت تلك البلدان بتخصيص ١٠ في المائة على الأقل من موارد الميزانية الوطنية للزراعة، وتحقيق معدل نمو، من خلال البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، نسبته ٦ في المائة في الإنتاجية الزراعية سنوياً. وعلاوة على ذلك، في سياق إعلان الأمم المتحدة للألفية، التزمت بتخفيض نسبة الأشخاص الذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ولمعالجة مشكلة انعدام الأمن الغذائي التي لم تنزل متفشية في المنطقة، عكفت الدول على تعميم مسألة التغذية في خططها الوطنية للاستثمار الزراعي.

١٩ - وشهد البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، بوصفه إطار التنمية الزراعية في القارة، نمواً مطرداً في أهميته نتيجة زيادة المشاركة فيه. ففي حزيران/يونيه عام ٢٠١٣، كان ٤٠ بلداً أفريقياً قد اشترك في عملية البرنامج، منها ٣٠ بلداً وقّع اتفاقات البرنامج و ٢٣ بلداً وضع الصيغة النهائية لخططه الوطنية للاستثمار الزراعي. وعلاوة على ذلك، جرى تمويل قدر كبير من خطط الاستثمار في ١٥ بلداً. وتبين هذه البيانات أن معظم البلدان

الأفريقية أضفت طابعاً رسمياً على اتفاقات البرنامج، مصدقةً بذلك على أولويات التنمية الزراعية الوطنية المحددة من خلال جهود حثيثة للقيام بعملية تخطيط دقيقة قائمة على المشاركة.

٢٠ - وما زالت البلدان الأفريقية تركز تقدماً في تنفيذ التزامها في إطار البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا. وفيما يتعلق بالهدف المتمثل في تخصيص ١٠ في المائة على الأقل من موارد الميزانية الوطنية للزراعة الوارد في الإعلان المتعلق بالزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا، ما زال التقدم يُحرزَ باطراد، حيث تجاوزت ثمانية بلدان ذلك الهدف في حزيران/يونيه عام ٢٠١٣، مقابل ستة بلدان في الفترة السابقة. وحتى البلدان التي لم تحقق الهدف أحرزت بعض التقدم. وفيما يتعلق بهدف تحقيق معدل نمو نسبته ٦ في المائة في الإنتاجية الزراعية سنوياً، تجاوزت ١٠ بلدان ذلك الهدف وحققت ٤ بلدان أخرى نمواً يتراوح بين ٥ و ٦ في المائة.

٢١ - وعلى مدى الـ ١٢ شهراً الماضية، ركزت وكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) جهودها على بناء القدرات والمؤسسات الوطنية لتنفيذ البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا. وقدمت الوكالة الدعم إلى بوتسوانا وجزر القمر وجنوب أفريقيا وزمبابوي والكاميرون وليسوتو ومدغشقر وموريشيوس في إعداد اتفاقات البرنامج. وقُدِّم الدعم التقني أيضاً إلى البلدان في إعداد خططها الوطنية للاستثمار في مجالي الزراعة والأمن الغذائي.

٢٢ - وتسليماً من وكالة النيباد بالدور الهام لاستخدام الأسمدة في زيادة الإنتاجية الزراعية، فقد دعمت أيضاً البلدان في إدماج استخدام الأسمدة في خططها الوطنية للاستثمار في الزراعة والأمن الغذائي. وفي هذا الصدد، تعكف الوكالة على وضع الصيغة النهائية لدراسة عن استخدام الأسمدة وستعمل على ضمان المتابعة بفعالية لما تقدمه من توصيات في مجال السياسات.

٢٣ - وبالنظر إلى أن أحد العناصر الأساسية لتنفيذ البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا بنجاح على الصعيد القطري هو إشراك الأطراف المعنية، بذلت وكالة النيباد جهوداً لزيادة مشاركة تلك الأطراف. وأحرز تقدم في إعداد المبادئ التوجيهية المقررة لمشاركة الجهات الفاعلة من غير الدول. وقد أعد المزارعون الأفارقة، بالعمل من خلال منتدى المزارعين في عموم أفريقيا، خطة استراتيجية لتكون بمثابة الأساس لمشاركتهم في عملية البرنامج.

٢٤ - وما زالت التحديات تربك تنفيذ البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، ومنها نقص التمويل ومحدودية القدرات على المستوى الوطني على صياغة خطط استثمار وطنية للزراعة والأمن الغذائي. وفي هذا السياق، يمكن أن تؤدي مفاوضات الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية دوراً هاماً في التصدي لمسألة ضيق القدرات.

٢٥ - وفي الإعلان الصادر عن اجتماع رفيع المستوى لقادة أفارقة ودوليين بشأن الشراكة المحددة من أجل نهج موحد للقضاء على الجوع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٥ في إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، الذي اعتمد في تموز/يوليه ٢٠١٣ في أديس أبابا، التزمت الحكومات الأفريقية وشركاؤها في التنمية بوضع حد للجوع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٥ عن طريق تعبئة الإرادة السياسية وزيادة الاستثمار العام في مجال التنمية الزراعية وإيلائه الأولوية من جديد، بغرض حفز الاستثمار الخاص في هذا القطاع على وجه الخصوص. واتفقوا أيضاً على اتخاذ تدابير لزيادة الإنتاجية الزراعية والغذائية، واستكمالها بالحماية الاجتماعية.

جيم - الصحة

٢٦ - قطعت الحكومات الأفريقية التزامات مختلفة في مجال الصحة، بموجب صكوك من بينها إعلان أبوجا بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة، التزمت فيها بتخصيص ١٥ في المائة على الأقل من الميزانيات الوطنية السنوية لتحسين قطاع الصحة. واعتمدت أيضاً حملة التعجيل بخفض الوفيات النفاسية في أفريقيا للتصدي لمشكلة ارتفاع الوفيات النفاسية.

٢٧ - وخلال الفترة المستعرضة، واصلت وكالة النيباد تعزيز نظام الرعاية الصحية في أفريقيا، بغية تحسين صحة الأم والموليد وبقائهم على قيد الحياة في جميع أنحاء القارة، من خلال تنفيذ الحملة المذكورة أعلاه.

٢٨ - ونتيجة الالتزام السياسي المتزايد، أُحرز تقدم كبير في تنفيذ الحملة. وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٣، أعلن ٣٩ بلداً^(١) التزامه بها، بالمقارنة مع ٣٧ بلداً في الفترة السابقة. وقام نصف الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بتعزيز نظمه الصحية، ووضع نظام للرصد

(١) إثيوبيا، وإريتريا، وأنغولا، وأوغندا، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وتوغو، وتونس، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، والسنغال، وسوازيلند، وسيراليون، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، والكاميرون، والكونغو، وكينيا، وليبيريا، وليسوتو، وملاوي، وموريتانيا، وموزمبيق، وناميبيا، والنيجر، ونيجيريا.

والتقييم، وإنشاء خدمات متكاملة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، وللصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة. وفي بعض البلدان، استعين بالحملة لتعبئة موارد إضافية من أجل صحة الأم والموليد. ووفقاً لتقرير عام ٢٠١٣ عن الحملة^(٢)، وضعت نسبة ٧٣ في المائة من البلدان التي أطلقت الحملة خرائط طريق وطنية للتنفيذ، في حين استحدثت نسبة ٥٨ في المائة استعراضات تحليلية للوفيات على الصعيد الوطني. وأصبحت الحملة أيضاً منبراً لتعبئة الالتزامات والدعم للاستراتيجية العالمية لصحة المرأة والطفل.

٢٩ - بيد أن التقدم المحرز كان بطيئاً صوب تحقيق الهدف الوارد في إعلان أبوجا بتخصيص ١٥ في المائة على الأقل من الميزانيات الوطنية السنوية لتحسين قطاع الصحة. واعتباراً من نهاية عام ٢٠١٢، بلغت بوتسوانا وبوركينا فاسو وملاوي والنيجر ورواندا وزامبيا الهدف، حيث أفاد أكثر قليلاً من نصف جميع البلدان الأفريقية بتخصيص ٩ في المائة أو أكثر من ميزانياته الوطنية للصحة.

٣٠ - واستجابة لطلب الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أطلقت مفوضية الاتحاد الأفريقي والوكالة التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا خريطة طريق بشأن المسؤولية المشتركة والتضامن العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا في أفريقيا، تغطي الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥. ووضعت مساراً لتعزيز القيادة الأفريقية، وتعزيز الصناعات الدوائية المحلية، وتسريع المبادرات الإقليمية لتحقيق المواءمة والتكامل، وتعزيز النظم الصحية، وتشجيع أشكال جديدة من التعاون الإنمائي.

٣١ - وقد وُضِع قانون نموذجي بشأن تنظيم الأدوية ومواءمتها بالتعاون مع برلمان عموم أفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظمة الصحة العالمية. وتعمل مبادرة المواءمة التنظيمية للأدوية الأفريقية على تعزيز البيئة التشريعية لمواءمة الأنظمة الدوائية في أفريقيا ولتعبئة أصحاب المصلحة للتصدي لعدم وجود قوانين، و/أو للقوانين الضعيفة، وذلك لتمكين البلدان من تنظيم الأدوية على نحو فعال.

٣٢ - وبدا التقدم واضحاً في الجهود الرامية إلى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بالرغم من بعض الانتكاسات القليلة. فقد خفضت أفريقيا معدلات الوفيات المرتبطة بالإيدز بنسبة الثلث في السنوات الست الماضية. وفي غرب ووسط أفريقيا، حققت غانا أعلى نسبة انخفاض (٦٦ في المائة)، تليها بوركينا فاسو (٦٠ في المائة) وجيبوتي (٥٨ في المائة). وحققت جمهورية أفريقيا الوسطى وغابون ورواندا وتوغو انخفاضات كبيرة

(٢) متاح على: <http://esaro.unfpa.org/webdav/site/africa/users/Lbarnes/public/Camma%20report%202013.pdf>

(أكثر من ٥٠ في المائة). ومن بين البلدان الأخرى في المنطقة التي حققت انخفاضات كبيرة بوروبندي والكاميرون ومالي وسيراليون، حيث انخفضت المعدلات بأكثر من الثلث. وحققت إثيوبيا انخفاضاً قدره ٩٠ في المائة في معدل الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية في العقد الماضي.

٣٣ - ورغم استمرار التقدم المحرز في قطاع الصحة، تواجه البلدان الأفريقية تحديات عديدة متصلة بالصحة. فما زال العدد المتوافر من العاملين الصحيين منخفضاً. ورغم أن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تتحمل ما يصل إلى ٢٧ في المائة من عبء المرض على مستوى العالم، فليس لديها سوى ٣ في المائة من العاملين في مجال الصحة في العالم. وتشير توقعات منظمة الصحة العالمية إلى حدوث نقص، بحلول عام ٢٠١٥، قدره ٨٠٠ ٠٠٠ من العاملين في مجال الصحة في أنحاء بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وعددها ٣١ بلداً. ويعزى النقص إلى أسباب كثيرة، منها النقص في الاستثمارات السابقة في مجال التدريب قبل الخدمة، والهجرة الدولية، والتقاعد السابق لأوانه، والاعتلال، والوفيات المبكرة.

دال - التعليم والتدريب

٣٤ - تلتزم الحكومات الأفريقية بدعم الأهداف الإنمائية للألفية الخاصة بتعميم التعليم الابتدائي للجميع والمساواة بين الجنسين في التعليم، بالإضافة إلى إطار عمل داكار بشأن توفير التعليم للجميع. فتوفير تعليم أقوى وأفضل هو أحد الأهداف الرئيسية لتنمية الموارد البشرية. وتعمل الوكالة التابعة للشراكة الجديدة على تنفيذ مبادرة التعليم للجميع في أفريقيا، التي وُضعت بحيث تتوافق مع إطار العقد الثاني للتعليم من أجل أفريقيا (٢٠٠٦-٢٠١٥) والأهداف الإنمائية للألفية.

٣٥ - ومنذ انعقاد المنتدى العالمي للتعليم في داكار في عام ٢٠٠٠، أُحرز تقدم كبير في الجهود الرامية إلى توفير التعليم للجميع في أفريقيا، ولا سيما فيما يتعلق بتعميم التعليم الابتدائي. ووفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)^(٣)، زادت النسب الصافية للالتحاق بالدراسة من ٥٨ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى ٧٦ في المائة في عام ٢٠١٠. وزاد معدل التحاق الطلاب في التعليم الثانوي بأكثر من الضعف في تلك الفترة، حيث زاد العدد من ٢٠,٨ مليوناً إلى ٤٣,٧ مليوناً. وما زال هدف توفير التعليم الابتدائي للجميع في متناول غالبية المنطقة، حيث يُكْمَل، في المتوسط، ما نسبته ٨٤ في المائة من الأطفال في سن

(٣) انظر www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/FIELD/Dakar/pdf/SSARegional_Reportnov.2012.pdf

المدرسة تعليمهم الابتدائي في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بما يفوق المتوسط المحقق في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وقدره ٧٠ في المائة. وفي جماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على السواء، ازداد معدل إتمام التعليم الابتدائي بنسبة ٥٠ في المائة مجملاً. وبلغت معدلات إتمام الدراسة في ١٣ بلداً أفريقيًا نسبة تزيد عن ٩٠ في المائة في عام ٢٠١٢.

٣٦ - وسلمت البلدان الأفريقية بالقيمة المضافة لمبادرة التعليم أولاً العالمية في التعجيل بإحراز التقدم صوب تحقيق أهداف التعليم، وأصبحت تعتبرها منبراً هاماً لتعبئة التزام سياسي أقوى ودعم مالي لقطاع التعليم، ولا سيما في أعقاب التراجع الاقتصادي العالمي. وهي تهدف إلى توليد جهود متجددة لتحقيق أهداف التعليم المتفق عليها دولياً بحلول عام ٢٠١٥ مع التركيز على ثلاثة مجالات هي: وضع كل طفل في المدرسة، وتحسين نوعية التعلم، وتعزيز المواطنة العالمية.

٣٧ - وتواصل الوكالة التابعة للشراكة الجديدة لتشجيع التدريب، بما في ذلك تعليم التمريض والقبالة لتعزيز رفاه الأمهات والرضع. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أُحرز تقدم فيما يتعلق بتطوير التمريض والقبالة في أفريقيا. وتم تحديد مؤسسات مضيضة ومنفذة لتنفيذ مشروع للشراكة الجديدة متعلق بالتعليم في مجالي التمريض والقبالة في الكونغو وغابون. وفي تشاد وغابون، سيخرج ما لا يقل عن ٤٠ ممرضة وقابلة في عام ٢٠١٥، في حين سُنْعطى دورات في التمريض النفسي، ورعاية الحالات الحرجة وحالات الصدمات في جمهورية تنزانيا المتحدة. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا ورواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة، جرى تدريب حوالي ٧٠ ممرضة وقابلة في برنامج تدعمه الشراكة الجديدة للحصول على درجة الماجستير في القبالة، ورعاية الأم، وتمريض الأطفال وإصابات الأطفال، في العامين الماضيين. ونُشِر الموظفون المدربون في المناطق الريفية لتقديم الرعاية التي تشتد الحاجة إليها إلى المجتمعات المحلية التي لم يُتَح لها الوصول بسهولة إلى المستشفيات والعيادات بسبب بُعد منازلهم.

٣٨ - إلا أن القارة ما زالت تواجه تحديات كبيرة في مجال التعليم، من بينها انخفاض معدلات الالتحاق بالمدارس وارتفاع معدلات التسرب في المدارس الابتدائية والثانوية، وأوجه التفاوت بين الجنسين، وسوء الرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة، وضعف البنية التحتية التعليمية وضعف نظم التعليم. ويجب أن تستمر الحكومات الأفريقية في تعزيز السياسات التعليمية التي تحسّن من تأهيل الطلاب بالمهارات المناسبة والفرص للحصول على العمل اللائق.

هاء - البيئة والسياحة

٣٩ - واصلت الوكالة التابعة للشراكة الجديدة دعم تنفيذ خطة عمل الشراكة الجديدة للمبادرة الخاصة بالبيئة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، فإن البلدان الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية قد زادت جهودها الرامية إلى تنفيذ البرامج الرئيسية لخطة العمل في مجالات الجهود الرامية إلى مكافحة تدهور الأراضي، والجفاف والتصحر، وحفظ الأراضي الأفريقية الرطبة، وإدارة المياه العابرة للحدود، وإدارة الموارد الطبيعية.

٤٠ - وعقب اعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، فإن الوكالة التابعة للشراكة الجديدة، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، قد شرعت في عملية لاستعراض تنفيذ خطة العمل بهدف التأكد من أنها تعبر بصورة مناسبة عن المسائل الناشئة المحددة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

٤١ - وسُجل أيضا تقدم في تنفيذ مبادرة تسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية في أفريقيا، وهي برنامج يمثل استجابة القارة لتغير المناخ وتقلبه. وهي تهدف إلى تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على مقاومة تغير المناخ عن طريق بناء القدرات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية للاضطلاع بأنشطة التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

٤٢ - وبالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وتجمع دول الساحل والصحراء، تقوم الوكالة التابعة للشراكة الجديدة بدعم تنفيذ مبادرة الجدار الأخضر الكبير للصحراء والساحل، التي تهدف إلى معالجة مسائل في قطاعات مثل الأراضي والمياه وإدارة الغابات وحفظ التربة.

٤٣ - وفي قطاع السياحة، تركزت الجهود على تنفيذ خطة العمل للسياحة التي لا تزال تشكل الوثيقة التوجيهية لأنشطة الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة في مجال السياحة. وهي تسعى إلى تشجيع السياحة لأهمها قطاع هام في عملية التحول والتنمية في أفريقيا. ويُتوقع للقطاع أن يسهم إسهاما كبيرا في القضاء على الفقر، وفي النمو الاقتصادي، وتنويع الاقتصاد بحلول عام ٢٠٢٠.

٤٤ - وعلى الرغم من أن السياحة في أفريقيا متخلفة نسبيا، فإنها تنطوي على إمكانات هائلة. فقد سجلت أفريقيا زيادة في عدد السياح القادمين بلغت ٥٢ مليون سائح في عام ٢٠١٢، وذلك راجع أساسا إلى عودة استقرار الحالة السياسية في شمال أفريقيا، والازدياد المستمر للأماكن التي يقصدها السائحون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

واو - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٤٥ - وواصلت الوكالة التابعة للشراكة الجديدة دعم البلدان الأفريقية في تنفيذ الإجراءات الرامية إلى تعزيز تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القارة. وفي الفترة قيد الاستعراض، ركزت الإجراءات على هدفين رئيسيين هما: برنامج أفريقيا الإلكترونية التابع للشراكة الجديدة، والذي يهدف إلى ربط جميع البلدان الأفريقية فيما بينها، ومن ثم، ربطها مع بقية العالم عن طريق كابلات الألياف الضوئية المغمورة ذات النطاق العريض؛ ومبادرة المدارس الإلكترونية للشراكة الجديدة، التي تهدف إلى تزويد جميع المدارس الابتدائية والثانوية في أفريقيا بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٤٦ - وفيما يتعلق بتنفيذ البنى التحتية، فقد جرى الانتهاء من المفاوضات المتعلقة بالعقود مع الشركات الاستشارية من أجل إجراء الدراسات المتعلقة بالتقنية العريضة النطاق. وتجري حاليا دراسات في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ويُتوقع أن تبدأ في منتصف عام ٢٠١٣ في غرب ووسط أفريقيا. وستؤدي الدراسات إلى إعداد مشاريع استثمارية مقبولة مصرفيا وخطط للعمل من أجل تنفيذ شبكات إقليمية عابرة للحدود، كما سيُسترشد بها في وضع قاعدة بيانات لمنظم المعلومات الجغرافية، وخريطة تفاعلية للاتصالات الإقليمية العريضة النطاق.

٤٧ - وواصلت وكالة الشراكة الجديدة أيضا العمل مع البلدان الأفريقية في تنفيذ مبادرة المدارس الإلكترونية. وودشت المرحلة الثانية من المبادرة، التي تعمل من خلال جهات تقديم الخدمات التي وقع عليها الاختيار، من أجل تقديم الدعم التقني. ووقعت الشراكة الجديدة أيضا مذكرة تفاهم مع "First Space Fiber" (الألياف الفضائية الأولى) من أجل تجربة توفير الخدمات للمدارس الإلكترونية في السنغال. وعلى الرغم من أنه لا يتوفر حتى الآن تقييم أثر مرحلة البيان العملي، الذي أُجري في شراكة مع المبادرة الدولية لتقييم الأثر، فإنه يُتوقع لهذا التعاون أن يحقق فوائد طويلة الأجل فيما يتعلق بتطوير قدرات تقييم الأثر في جميع المجالات البرنامجية.

٤٨ - وتواصل أيضا إحراز تقدم في مجال التطبيقات والخدمات الإلكترونية. وبفضل مجتمع شراكة المعلومات من أجل تنمية أفريقيا، تم ترتيب الحلول والعقود ذات الصلة لتيسير تكرار أفضل الممارسات من أجل التطبيقات والخدمات الإلكترونية، في مجالات منها الزراعة والتجارة والحكومة والصحة. غير أنه بالنظر إلى أن أفريقيا قارة تتسم بالتنوع وبكثرة اللغات والتقاليد والعادات، فمن الضروري ضمان مواءمة الحلول لأسواق بلدان محددة.

٤٩ - وفيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية وإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فقد تم إحراز تقدم جدير بالثناء. وبعث ما مجموعه ٤٤ بلدا برسائل دعم لتطبيق المنظمة الأفريقية لمشغلي عناوين "الإنترنت الوطنية" التي أقرها الاتحاد الأفريقي، والتي تهدف إلى تهيئة بيئة إقليمية جذابة لمجتمع الإنترنت لعموم أفريقيا، ستُقدّم إلى اللجنة الاستشارية الحكومية التابعة لشركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة.

زاي - العلم والتكنولوجيا

٥٠ - خلال الأشهر الـ ١٢ الماضية، واصلت الوكالة التابعة للشراكة الجديدة أعمالها في مجال العلم والتكنولوجيا من خلال تنفيذ خطة العمل الموحدة المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا التي يتألف مجالها الرئيسيان من البحث والتطوير ومن الآليات اللازمة لتحسين السياسات وتشجيع الابتكارات التكنولوجية في القارة. وتعمل الوكالة التابعة للشراكة الجديدة أيضا على إقامة شراكات والاستفادة منها في تعزيز الابتكار في أفريقيا.

٥١ - وقد أطلقت الوكالة التابعة للشراكة الجديدة خمس شبكات إقليمية لمراكز التفوق في العلوم الأحيائية من أجل تقديم منتجات وخدمات مبتكرة لتحسين سبل الرزق في أفريقيا، وهي: الشبكة الأفريقية للخبرات في مجال السلامة الحيوية، وشبكة الجنوب الأفريقي للعلوم الأحيائية، وشبكة غرب أفريقيا للعلوم الأحيائية، وشبكة شمال أفريقيا للعلوم الأحيائية، وشبكة شرق ووسط أفريقيا للعلوم الأحيائية.

٥٢ - وتم إنشاء صندوق أفريقيا لتحديات العلوم الأحيائية من خلال شبكة شرق ووسط أفريقيا للعلوم الأحيائية، وهو سيدعم البحوث المتعلقة بالمعوقات الزراعية في مجالات الإنتاج الغذائي والتغذية والصحة الحيوانية. وتتمثل الخطوة التالية في العملية في ضمان التمويل الكافي من الحكومات الأفريقية.

٥٣ - ومن خلال المبادرة الأفريقية للعلوم الأحيائية، تم تدريب ٣٠ عالما من المنطقة يدرسون للحصول على شهادات الدكتوراه والماجستير، مع زيادة ملحوظة في عدد العالما الباحثات. واستفاد ما يزيد على ٣٠٠ مشارك من ١٣ دورة من دورات المهارات الخاصة المتعلقة بتربية الأسماك، وإنتاج الفطر، ونقل التكنولوجيا وتسويقها، وإدارة الملكية الفكرية، وإدارة المشاريع، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة قواعد البيانات، والتواصل العلمي.

٥٤ - وتواصل أيضا إحراز تقدم في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التكنولوجيا والابتكار من خلال المبادرة الأفريقية المعنية بمؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار، حيث شارك فيها

٣٢ بلدا. وقامت البلدان بإنشاء جهات تنسيق مدربة لتنسيق البحث والتطوير والدراسات الاستقصائية المتصلة بالابتكار على الصعيد الوطني. ومهدت المبادرة الطريق أيضا لإقامة التعاون مجددا مع الشركاء، من قبيل معهد اليونسكو للإحصاء. وقد أنشأت الوكالة التابعة للشراكة الجديدة لجنة استشارية مؤلفة من خبراء من جميع أنحاء أفريقيا ومن المنظمات الدولية لتوجيه العملية.

حاء - تعميم مراعاة المنظور الجنساني، والتمكين للمرأة، ومشاركة المجتمع المدني

٥٥ - قدّمت الحكومات الأفريقية التزامات هامة في إطار البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا، الذي اعتمد في عام ٢٠٠٣، والإعلان الرسمي المتعلق بالمساواة بين الجنسين في أفريقيا، الذي اعتمد في عام ٢٠٠٤. ويتناول السكان مجتمعين حقوق المرأة، بما في ذلك الحق في المساواة الاجتماعية والسياسية مع الرجل، وفي التحكم في صحتها الإنجابية، وفي المساواة والتمكين في مجالات الصحة وحقوق الإنسان والتعليم والتنمية الاقتصادية والحكومة والسلام والأمن. وبعد اعتماد السياسة الجنسانية للاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٩، أطلق الزعماء الأفارقة عقد المرأة الأفريقية (٢٠١٠-٢٠٢٠) من أجل تعزيز تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٥٦ - وقد أحرزت البلدان الأفريقية تقدما مشجعاً نحو الوفاء بالتزاماتها في هذا الصدد. وعلى وجه الخصوص، أحرزت تقدما كبيرا قياسا إلى التزامها بتوسيع وتعزيز تكافؤ الجنسين على الصعيدين الوطني والمحلي للحكومة. وفي عام ٢٠١٢، بلغت نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية الأفريقية حوالي ٢٠ في المائة، حيث احتلت أفريقيا المرتبة الثانية بعد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وإضافة إلى ذلك، فقد خطت القارة خطوات هامة في اتجاه الوفاء بالتزامها بكفالة تعليم الفتيات وتحقيق هدف توفير التعليم للجميع. وفي عام ٢٠١٢، كان ما يقرب من نصف بلدان أفريقيا قد حقق التكافؤ بين الجنسين في المدارس الابتدائية، وقد تحسن أيضا التكافؤ بين الجنسين في المرحلتين الثانوية والجامعية.

٥٧ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت الوكالة التابعة للشراكة الجديدة تقديم الدعم إلى البلدان الأفريقية في ترجمة التزاماتها إلى مشاريع تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقامت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا/الصندوق الإسباني لتمكين المرأة الأفريقية بتصميم وتنفيذ إطار للرصد والتقييم قائم على النتائج، وتمت مواءمة خطة عملها مع ثمانية مواضيع من أصل عشرة مواضيع لعقد المرأة الأفريقية.

٥٨ - وقدمت الوكالة التابعة للشراكة الجديدة الدعم التقني إلى مصائد الأسماك في أفريقيا، مما أسفر عن وضع استراتيجية للشؤون الجنسانية للبرنامج المعني بالأسماك المشترك بين الشراكة الجديدة وبين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وقدم الدعم التقني والمالي من أجل وضع مشروع يُعنى بالشؤون الجنسانية والزراعة الذكية مناخيا. وإضافة إلى ذلك، فقد قدّمت الشراكة الجديدة/الصندوق الإسباني لتمكين المرأة الأفريقية الدعم من أجل تحقيق السلام والأمن للمرأة في الرأس الأخضر عن طريق إنشاء شبكة للإبلاغ عن العنف الجنساني وتوفير التدريب المتعلق بالوقاية والتوعية. ونفّذت بنجاح أيضا عددا من المشاريع التي تفيد المرأة في مجالات مثل الزراعة والأمن الغذائي وتعزيز المشاريع الصغيرة الحجم والمشاريع المتوسطة الحجم.

٥٩ - وفي حين تم إحراز الكثير من النجاح أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، فإن العديد من التحديات قد أعاققت التنفيذ. ولا يزال عدم وجود صندوق محدد مخصص لتعزيز مؤسسات الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات المعنية بالمسائل الجنسانية يؤدي إلى عرقلة الجهود الرامية إلى مراعاة المنظور الجنساني على جميع المستويات.

٦٠ - ولمضاعفة التقدم المحرز في تنفيذ جدول الأعمال هذا، سيحتاج الاتحاد الأفريقي إلى قدرات ودعم أكبر، إضافة إلى موارد مالية أكبر، من أجل تعزيز المؤسسات المعنية بمراعاة المنظور الجنساني وتنفيذ خريطة الطريق الخاصة بها ضمن إطار الشراكة الجديدة، على الصعيدين الوطني والمحلي. ويمكن تأمين الموارد من خلال إنشاء صندوق مخصص لمراعاة المنظور الجنساني. وعلاوة على ذلك، فإن زيادة التعاون بين الوكالة التابعة للشراكة الجديدة والدول، إضافة إلى تطوير أدوات للمساءلة عن التنفيذ والتقارير المرحلية للدول، سيساعدان على تعزيز التنفيذ.

طاء - الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران

٦١ - في عام ٢٠٠٢، اعترافا بالأثر السلبي الذي يشكله ضعف الحوكمة على التنمية، اعتمد رؤساء الدول والحكومات الأفريقية إعلان الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بشأن الديمقراطية والحوكمة السياسية والاقتصادية وإدارة الشركات، الذي أعربوا فيه عن التزامهم بتحسين المؤسسات المعنية بالحوكمة وتعزيز سيادة القانون.

٦٢ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، استمرت الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في تعزيز الحوكمة الرشيدة في المجالات السياسية والاقتصادية وفي الشركات، وفي إضفاء الطابع المؤسسي عليها في جميع أنحاء القارة. وانضمت تشاد وتونس والنيجر إلى الآلية، ليصل بذلك عدد أعضائها إلى ٣٣ بلدا، يمثل سكانها ما يزيد عن ٧٦ في المائة من سكان أفريقيا، وهي:

إثيوبيا، وأنغولا، وأوغندا، وبنن، وبوركينا فاسو، وتشاد، وتوغو، وتونس، والجزائر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، والسودان، وسيراليون، وغابون، وغانا، والكاميرون، والكونغو، وكينيا، وليبيريا، وليسوتو، ومالي، ومصر، وملاوي، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، والنيجر، ونيجيريا.

٦٣ - وأجري استعراض الأقران لجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا خلال اجتماع القمة الثامن عشر للجنة رؤساء الدول والحكومات المشاركين في الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران (منتدى استعراض الأقران الأفريقي) المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، بما يزيد عدد البلدان المشمولة بالاستعراض إلى ١٧ بلدا. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، أجرى استعراض الأقران للبلدان التالية: إثيوبيا، وأوغندا، وبنن، وبوركينا فاسو، والجزائر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وزامبيا، وسيراليون، وغانا، وكينيا، وليسوتو، ومالي، وموريشيوس، وموزامبيق، ونيجيريا. وجرى تقديم تقرير مرحلي من بنن بشأن برنامج عملها الوطني واستعرضه المنتدى.

٦٤ - ويوافق عام ٢٠١٣ الذكرى العاشرة لبدء الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وخلال هذا العام، نظمت مجالس إدارة الآلية وشركاؤها الاستراتيجيون سلسلة من المناسبات التي تهدف إلى التوعية بالآلية وأهمية عملها بشكل كبير بين المواطنين الأفارقة والمجتمع الدولي مع النظر في التقدم المحرز والتحديات التي يجري مواجهتها.

٦٥ - وقد أثبتت الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران أنها إطار فريد ومبتكر لتعزيز السلام والأمن والتنمية وفقا لمبادئ الشفافية والمساءلة والشمول. وأنشأت الآلية منبرا للجهات الأفريقية من أجل التعلم من الأقران وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، فضلا عن التوصية باتباع سياسات أكثر انفتاحا وتعزيز العمل بين الجهات الحكومية والمدنية (انظر A/68/220). وقد أدى اشتراك المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين في العملية إلى المساعدة على تعزيز برامج العمل الوطنية.

ثالثا - استجابة المجتمع الدولي: الحفاظ على الزخم في أوقات عدم اليقين

ألف - مقدمة

٦٦ - على الرغم من بطء وهشاشة الإنعاش الاقتصادي على الصعيد العالمي، لا يزال النمو قويا في أفريقيا، إذ تزايد الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات تبلغ في المتوسط ٦,٦ في المائة خلال عام ٢٠١٢، وفقا للتوقعات الاقتصادية لأفريقيا ٢٠١٣. وقد سجلت البلدان الأفريقية

المصدرة للنفط والبلدان الأفريقية المنخفضة الدخل أداء قويا بشكل استثنائي. إلا أن هذا النمو القوي لم يكن مستداما ولا شاملا للجميع. وعلاوة على ذلك فإن حالة البطالة، لا سيما بين الشباب، لا تزال تمثل شاغلا خطيرا مستمرا، ومع ارتفاع نسبة السكان من الشباب عن غيرهم في القارة، بات ذلك يهدد الاستقرار السياسي على الأجل الطويل.

٦٧ - ويهدد استمرار ارتفاع معدلات البطالة بتقويض المكاسب المتحققة مؤخرا صوب التنمية الاجتماعية، وبإخراج التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا عن مساره. وفيما لم يتبق من الزمن إلا القليل حتى حلول الموعد المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، سيتطلب الأمر دفعة قوية لضمان التعجيل بالتقدم نحو الأهداف وللحفاظ على الزخم لما بعد عام ٢٠١٥.

٦٨ - وإن الشراكة العالمية من أجل التنمية، بما في ذلك بشكل رئيسي المساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة، أمر بالغ الأهمية من أجل التعجيل بالجهود الرامية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ وكذلك للتمكين من تنفيذ جدول الأعمال الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥. ومع استمرار قيام الدول الأعضاء بتحديد معالم جدول الأعمال الجديد، فإن ضمان أن تعكس هذه الجهود بشكل كامل احتياجات أفريقيا وأولوياتها، لا سيما تلك المحددة في الموقف الأفريقي المشترك بشأن جدول الأعمال الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥، سوف يعزز كثيرا تقدم القارة، وسيساعد في تدعيم المكاسب الإنمائية التي حققتها مؤخرا.

٦٩ - وفي إطار الشراكة العالمية من أجل التنمية، انعقد مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا في يوكوهاما، اليابان، خلال الفترة من ١ إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣ بشأن موضوع "يدا بيد مع أفريقيا أكثر دينامية"، واعتمد المشاركون وثيقتين ختاميتين وهما "إعلان يوكوهاما ٢٠١٣"، و "خطة عمل يوكوهاما ٢٠١٣-٢٠١٧". وتعمل كلتا الوثيقتين على مواءمة جدول أعمال المؤتمر لفترة السنوات الخمس المقبلة مع الأهداف والمبادرات القارية ذات الأولوية للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وهذه المواءمة من شأنها أن تعزز تنفيذ البرامج القارية، بالسبل التي تمكن أفريقيا من تلبية احتياجاتها الإنمائية بشكل فعال وتكفل تولى الجهات الأفريقية زمام الأمور بالنسبة لخططها الإنمائية ولدور القيادة فيها. وقد تعهدت اليابان بتقديم مجموعة موارد مالية تبلغ ٣٢ بليون دولار، تشمل موارد من القطاعين العام والخاص بهدف تمويل المشاريع الإنمائية في أفريقيا تحت رعاية المؤتمر على مدى السنوات الخمس المقبلة. وستهدف هذه المشاريع إلى كفاءة الإسراع بالنمو وتحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر من خلال الأنشطة التي تجرى في مجالات رئيسية ذات أولوية، بما في ذلك البنية الأساسية وتنمية الموارد البشرية وتنمية القطاع

الخاص، مع العمل في نفس الوقت على تعزيز الإنصاف والشمول. وقد اعتمد المشاركون أيضا آلية منقحة للمتابعة تضم الاتحاد الأفريقي. وتمثل مشاركة كل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في تلك الآلية أمرا حيويا من أجل استعراض تنفيذ الالتزامات التي جرى التعهد بها في المؤتمر.

٧٠ - وانعقدت قمة مجموعة الثمانية في لوخ آيرن، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، إزاء خلفية من عدم اليقين في المشهد الاقتصادي العالمي الذي يتسم ببطء التعافي وهشاشة القطاع المالي. والتزمت الدول الأعضاء في المجموعة بالعمل على دعم التعافي الاقتصادي على الصعيد العالمي ودعم إيجاد فرص العمل، لا سيما للشباب وللعاطلين عن العمل لفترة طويلة، وذلك من خلال دعم الطلب، وإدارة الشؤون المالية العامة، وإصلاح اقتصادات هذه البلدان. وفي الوثيقة الختامية للقمة، التزمت دول المجموعة باتخاذ تدابير في ثلاثة مجالات بالغة الأهمية من أجل التنمية، وهي: النظم الضريبية والشفافية والتجارة. وأكدت هذه الدول مجددا التزامها بالبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا باعتبارها الإطار التوجيهي للتحويل الزراعي في أفريقيا، إدراكا منها لأن التحالف الجديد من أجل الأمن الغذائي والتغذية هو وسيلة لزيادة استثمارات القطاع الخاص دعما للخطط الاستثمارية القطرية للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا.

٧١ - وكشف باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية خلال الزيارة التي قام بها مؤخرا إلى أفريقيا، عن مبادرتين رئيسيتين. المبادرة الأولى هي "باور أفريكا - الطاقة لأفريقيا"، وهو حزمة تكلفتها ٧ بلايين دولار تهدف لمساعدة أفريقيا في التغلب على نقص الطاقة لديها. وتشمل الحزمة ١,٥ بليون دولار من الشركة الأمريكية للاستثمار الخارجي الخاص و ٥ بلايين دولار من بنك التصدير والاستيراد. وسيشمل الإعداد الأولي للمبادرة كلا من: إثيوبيا، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وكينيا، وليبيريا، وموزامبيق، ونيجيريا. ومن المتوقع أن تؤدي المبادرة إلى تحفيز المزيد من استثمارات القطاع الخاص في هذا القطاع. ومن المزمع أن تعزز المبادرة الثانية "تجارة أفريقيا" من التجارة داخل أفريقيا، بدءا بجماعة بلدان شرق أفريقيا.

٧٢ - وقد قررت الجمعية العامة في قرارها ٢٩٣/٦٦ إنشاء آلية الأمم المتحدة للرصد الرامية لاستعراض تنفيذ الالتزامات المعلنة بشأن تنمية أفريقيا. وسيعمل مكتب المستشار الخاص لأفريقيا بمثابة أمانة الآلية. وستكمل الآلية من الجهود المبذولة على الصعيد العالمي التي تركز على رصد تنفيذ الالتزامات الإنمائية. وستكون القيمة التي تضيفها الآلية مستمدة من اتساع المواضيع التي تغطيها وطبيعتها الجامعة التي تشمل جميع شركاء التنمية، بما في ذلك الشركاء المانحون التقليديون والحدود، وكذلك المجتمع المدني ووسائل الإعلام والأوساط

الأكاديمية وكذلك علاقتها مع آليات الرصد القائمة. وسيؤدي ذلك، بالاقتران مع الاستفادة من الشرعية السياسية للجمعية العامة، إلى تحفيز إعطاء دفعة قوية لكفالة إنجاز الالتزامات بتنمية أفريقيا بشكل كامل وفي حينها.

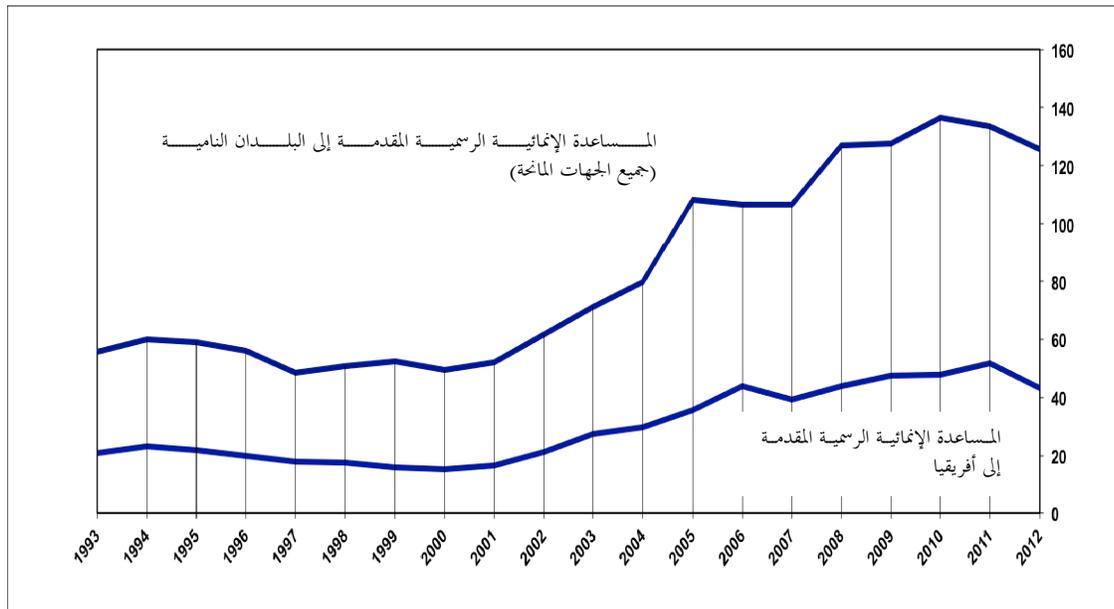
باء - المساعدة الإنمائية الرسمية

٧٣ - وفقا لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، انخفض إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية من ١٣٣,٧ بليون دولار في عام ٢٠١١ إلى ١٢٥,٩ بليون دولار في عام ٢٠١٢. وتشير البيانات الأولية إلى أن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا قد انخفضت إلى نحو ٤٣ بليون دولار في عام ٢٠١٢ بعد أن كانت ٥١,٧ بليون دولار في عام ٢٠١١. وقد يُعزى هذا الانخفاض في المساعدة جزئيا إلى إجراءات التضييق المالي في الكثير من البلدان المانحة لا سيما في أوروبا بسبب الأثر المستمر للأزمة المالية العالمية وللاضطرابات في اقتصادات منطقة اليورو.

الشكل ١

إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من جميع الجهات المانحة

(بلايين دولارات الولايات المتحدة الأمريكية بالقيمة الحالية)



المصدر: استنادا إلى قاعدة البيانات الإلكترونية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، ٢٠١٣.

٧٤ - وكان مما يبعث على القلق الشديد حدوث تحول ملحوظ في تخصيص المعونة من البلدان الأكثر فقرا إلى البلدان المتوسطة الدخل. واستمر نصيب أفريقيا من مخصصات المعونة لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية ثابتا نسبيا، حيث بلغ في المتوسط نحو ٣٧ في المائة خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وتشير هذه البيانات إلى أن الجهات المانحة لا تعطي أولوية إلى أفريقيا في تخصيص المعونة بالرغم من التعهدات المقدمة في هذا الصدد. ويمثل هذا شاغلا بالنظر إلى الدور الهام الذي اضطلعت به المعونة في إحراز تقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا.

٧٥ - وبالرغم من زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا منذ عام ٢٠٠٤، لا يزال تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية إلى القارة أقل من التعهدات بذلك. وفي قمة مجموعة الثمانية المعقودة في غلينيغفلز، بالمملكة المتحدة، في عام ٢٠٠٥، أعلن قادة دول المجموعة عن سلسلة من الالتزامات الوطنية بزيادة المساعدات الدولية، بما في ذلك مضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠ بالنسبة لمستويات عام ٢٠٠٤. ولا يزال تخصيص المعونة إلى أفريقيا أقل بكثير من مستوى عام ٢٠١٠ الذي أشارت إليه ضمنا التزامات عام ٢٠٠٥ (نحو ٦٦ بليون دولار بأسعار عام ٢٠١١)، مما يمثل نحو ٧٠ في المائة مما كان يمكن أن تتلقاه أفريقيا لو كانت الالتزامات قد استوفيت بالكامل^(٤). وكان تقرير المسألة الصادر في قمة المجموعة في عام ٢٠١٣ قد قيّم أداء الجهات المانحة في هذا الصدد بأنه مرض فحسب.

٧٦ - وعلى هذه الخلفية، فإن تنفيذ جدول أعمال فعالية المعونة له أهمية كبيرة. وقد تم إحراز بعض التقدم في مجالات من قبيل تعزيز ملكية البلدان المتلقية للتنمية، وفك ارتباط المعونة، إلا أنه لا تزال ثمة تحديات. ولا يزال توزيع المعونة بين البلدان غير منسق بشكل كاف وثمة مشكلة لا تزال قائمة تتمثل في وجود ما يطلق عليه بلدان "مدللة" وبلدان "يتيمة" فيما يتعلق بالمعونة.

٧٧ - وعلى سبيل متابعة المنتدى الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة المعقود في بوسان، جمهورية كوريا في عام ٢٠١١، أقيمت شراكة عالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال في حزيران/يونيه ٢٠١٢، لتكون منتدى شاملا للجميع يضم عددا من أصحاب المصلحة بمن فيهم المانحون التقليديون وشركاء التنمية الجدد، والبلدان المتلقية، وكذلك ممثلو الأعمال

(٤) انظر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "The Mutual review of development effectiveness in Africa: promise & performance" (2012)، متاح على الموقع التالي: www.uneca.org/sites/default/files/publications/mutual_review_2012english.pdf

التجارية والمجتمع المدني. وستسهم الشراكة العالمية في تحسين فعالية التنمية من خلال تعزيز أوجه التآزر والتكامل بين جهود المانحين (سواء التقليديون أو الجدد)، بالاقتران مع تعزيز ملكية البلدان. وتشمل أوجه التقدم الأخرى اعتماد مجموعة من مؤشرات الفعالية، التي ستتيح الأساس الذي سيقوم عليه إطار عالمي للرصد. وستكون مشاركة شركاء التنمية الجدد في إطار الرصد هذا ذات قيمة كبيرة من أجل أن تكون التنمية فعالة في أفريقيا، لا سيما في ضوء دورهم المتزايد في تنمية القارة.

جيم - تخفيف عبء الديون

٧٨ - التزم المجتمع الدولي بالمساعدة على التصدي لمشاكل ديون البلدان النامية، بما في ذلك في أفريقيا، من خلال المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، وكذلك على المستوى الثنائي.

البلدان المستفيدة حالياً والبلدان التي يحتتمل أن تستفيد من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون (في حزيران/يونيه ٢٠١٣)

البلدان	الحالة
إثيوبيا، وأوغندا، وبنن، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتوغو، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وزامبيا، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، وسيراليون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، وليبيريا، ومالي، ومدغشقر، وملاوي، وموريتانيا، وموزامبيق، والنيجر	٢٩ بلدا في مرحلة ما بعد نقطة الإنجاز
بلد واحد في المرحلة الانتقالية (بين تشاد	نقطة اتخاذ القرار ونقطة الإنجاز)
٣ بلدان في مرحلة ما قبل نقطة اتخاذ القرار	إريتريا، والصومال، والسودان

المصدر: صندوق النقد الدولي.

٧٩ - وكما هو مبين في الجدول، بلغ ٢٩ بلدا أفريقيا مرحلة ما بعد نقطة الإنجاز في حزيران/يونيه ٢٠١٣، ولذا كانت تلك البلدان تستفيد على نحو كامل من التخفيف من عبء الديون. وبلغ بلدان - هما جزر القمر وغينيا - نقطة الإنجاز بحلول نهاية عام ٢٠١٢. وأعلن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عن تخفيف للديون قدره ١٧٦ مليون دولار لفائدة جزر القمر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وآخر قدره ٢,١ بليون دولار من أجل

غينيا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وعلاوة على ذلك، أعلن نادي باريس إلغاء للديون قدره ٨,١ بلايين دولار لفائدة جزر القمر وتخفيفا للدين قدره ٣٤٤ مليون دولار من أجل غينيا، منه مبلغ ١٥١ مليون دولار في شكل إلغاء للديون.

٨٠ - وتشاد هي البلد الوحيد الموجود في المرحلة الانتقالية بين نقطة اتخاذ القرار ونقطة الإنجاز وتستفيد حاليا من تخفيف مؤقت للدين. وكي تنتقل تشاد إلى مرحلة ما بعد نقطة الإنجاز، يجب أن تواصل العمل على تحسين الأداء على صعيد الاقتصاد الكلي وأن تحرز تقدما في تحقيق عدة شروط مطلوبة في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بما في ذلك الصحة والهياكل الأساسية والتنمية الريفية، والتي ظلت ضعيفة نسبيا.

٨١ - ولم تبدأ بعد ثلاثة بلدان في مرحلة ما قبل نقطة اتخاذ القرار - إريتريا، والسودان، والصومال - في العملية المؤهلة لتخفيف عبء ديونها في إطار المبادرة. واستفادت إريتريا من تطور نشاط التعدين وإنتاج الذهب منذ عام ٢٠١١، ولكن حالتها السياسية ما زالت هشة. ولم يكن للصومال تقريبا أي تعامل مع المؤسسات المالية الدولية لمدة تينيف عن ٢٠ عاما بسبب الشكوك الكبيرة حول حالته السياسية والأمنية و الافتقار إلى المعلومات الاقتصادية والمالية بشأنه. وأحرز السودان تقدما جيدا في إنجاز العمل التقني المطلوب للدنو من نقطة اتخاذ القرار من المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وقام، بالتعاون مع الدائنين، بتسوية أكثر من ٩٠ في المائة من رصيد الدين الخارجي، عند نهاية عام ٢٠١٠.

٨٢ - وتواصل انخفاض عبء ديون البلدان الأفريقية. وتوضح بيانات صندوق النقد الدولي، المستندة إلى أحدث تحليل للقدرة على تحمل الدين، أن تقديم الدائنين لتخفيف شامل لعبء الديون الخارجية، في سياق المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، ساهم على نحو كبير في تخفيض مستويات الدين في أفريقيا. وكان مبلغ تخفيف عبء الدين المقدم إلى المستفيدين من خلال المبادرتين، في المتوسط، حوالي ٤٧ في المائة من مجموع ناتجها المحلي الإجمالي معا في عام ٢٠١٢^(٥). وتشير توقعات تحليل القدرة على تحمل الدين إلى أن التوقعات في ما يتعلق بديون أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على المدى المتوسط هي إيجابية عموما، بالنظر إلى التطورات الاقتصادية التي ينتظر أن تحدث في المنطقة. وتشير التوقعات إلى أن متوسط نسب الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي ينتظر ألا يرتفع سوى بشكل ضئيل في السنوات الخمس المقبلة مقارنة بمستويات نهاية عام ٢٠١٢.

(٥) انظر International Monetary Fund, Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa (Washington, D.C., 2013).

دال - الاستثمار المباشر الأجنبي والتدفقات الخاصة الأخرى

٨٣ - بحسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ارتفعت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أفريقيا من ٤٧,٦ بليون دولار في عام ٢٠١١ إلى ٥٠ بليون دولار في عام ٢٠١٢، وذلك بالرغم من انخفاض التدفقات العالمية بنسبة ١٨ في المائة. وحرك التدفقات إلى أفريقيا إلى حد كبير الاستثمار في القطاعات الاستخراجية (النفط والمعادن). كما تزداد تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الخاص بالخدمات والصناعة التحويلية، والتي يجتذبها العدد المتزايد من السكان من الطبقة الوسطى. والتوقعات المستقبلية أدهى للتفاؤل مقارنة بالحالة في عام ٢٠١٢، بالنظر إلى الزيادة التدريجية في الانتعاش الاقتصادي العالمي، بما في ذلك العودة إلى النمو الإيجابي في منطقة اليورو.

٨٤ - وتفاوت الأداء بين المناطق دون الإقليمية، إذ سجل شمال أفريقيا نموا قويا بنسبة ٣٥ في المائة في عام ٢٠١٢، بعد انخفاض حاد في عام ٢٠١١ نتيجة للاضطرابات السياسية. وشهدت أفريقيا الوسطى وشرق أفريقيا أيضا زيادات كبيرة في تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي. وتأثرت التدفقات إلى شرق أفريقيا أساسا بالنفط والغاز في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة. وسجلت التدفقات إلى غرب أفريقيا والجنوب الأفريقي انخفاضا كبيرا، إذ تراجعت التدفقات إلى أكبر اقتصادين في القارة، جنوب أفريقيا ونيجيريا، بنسبة ٢٤ في المائة و ٢١ في المائة، على التوالي، في عام ٢٠١٢.

٨٥ - وبالرغم من استمرار انخفاض الأهمية النسبية للجهات المانحة التقليدية كمصدر لرأس المال بالنسبة لأفريقيا، تعزز بلدان الجنوب الناشئة مركزها وتوجه استثمارات كبيرة إلى جميع أنحاء القارة. وواصلت عدة بلدان، منها الإمارات العربية المتحدة والبرازيل والصين والهند، توجيه الاستثمارات إلى أفريقيا في عام ٢٠١٢. واستنادا إلى التوقعات الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠١٣ (African Economic Outlook 2013)، مثلت الاستثمارات بين بلدان الجنوب الحصة الأكبر من الاستثمار المعلن عنه في المنشآت الإنتاجية الجديدة للسنة الثانية على التوالي. وعلى الرغم من انخفاض هذه الاستثمارات من مبلغ ٤٣,٧ بليون دولار إلى مبلغ ٢٤,٩ بليون دولار في عام ٢٠١٢، فقد ارتفعت الحصة من مجموع الاستثمارات المعلنة في المنشآت الإنتاجية الجديدة من ٥٣ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٦١ في المائة في عام ٢٠١٢.

٨٦ - وأدى نجاح الإصلاحات الاقتصادية التي تم الاضطلاع بها في السنوات الأخيرة إلى تحسن أجواء الأعمال التجارية، مما زاد في قدرة المنطقة على اجتذاب المستثمرين الدوليين. وتحسن باطراد مكانة البلدان الأفريقية في ترتيب البنك الدولي السنوي الخاص بـ "سهولة ممارسة الأعمال"، إذ تحتل عدة بلدان منها مراكز من بين الأقطار العشرة الأولى التي

قامت بأكبر إصلاحات في العالم. وما فتئ هذا الوضع يشكل عاملاً رئيسياً في تعبئة الاستثمار الأجنبي.

٨٧ - وتنوع البلدان الأفريقية لمصادر التمويل الخارجي تطور إيجابي آخر. فقد أضحى طرح السندات مصدراً متزايد الأهمية للتمويل الخارجي بالنسبة لأفريقيا. ووفقاً لما ذكره صندوق النقد الدولي، وحتى أيار/مايو ٢٠١٣، طرح ١١ بلداً سندات في الأسواق المالية العالمية، وكان الطلب على بعض العروض أكبر من اللازم^(٥). ويعكس هذا الأمر زيادة ثقة المستثمرين في فرص نمو البلدان الأفريقية في المستقبل. ويحتمل أن تحذو بلدان أفريقية أخرى، يحفزها هذا الرد الإيجابي للأسواق المالية العالمية، حذو سابقتها وتصدر سندات على المدى المتوسط.

هاء - التجارة

٨٨ - تعهد المجتمع الدولي بدعم دمج البلدان الأفريقية في الاقتصاد العالمي من خلال تحسين الوصول إلى الأسواق والقيام، في سياق حولة الدوحة للمفاوضات التجارية، بمعالجة المسائل ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لأفريقيا في مجال التصدير. وتعهّد أيضاً بمساعدة البلدان الأفريقية من خلال المعونة لصالح التجارة من أجل معالجة اختناقات البنية التحتية المتصلة بالعرض والتجارة والتي تقيد قدرتها على المشاركة في التجارة الدولية.

٨٩ - ولئن كان يجري القيام بأعمال التحضير للمؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في بالي، إندونيسيا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، لم يحرز حتى الآن أي تقدم في حولة الدوحة للمفاوضات التجارية نحو التوصل إلى اتفاق بشأن المشاكل التي تؤثر على أفريقيا، بما في ذلك زيادة تخفيض الإعانات الزراعية المشوهة للتجارة. ويجري الآن القيام بكل جهد ممكن لضمان القيام أثناء المؤتمر القادم بتعزيز قواعد التجارة المتعددة الأطراف من أجل الحد من نظام الحماية الجمركية وإعادة مستويات مستدامة من النمو التجاري العالمي. وعلاوة على ذلك، يجري استكشاف نهج تفاوضية متعددة من أجل الدفع بالمفاوضات إلى حيث يمكن إحراز تقدم بغية كطف الثمار الأولى في ما يتعلق بخطة الدوحة للتنمية، الأمر الذي تعذر تحقيقه لأكثر من عقد من الزمن.

٩٠ - وفي مؤتمر قمة مجموعة الثمانية، المعقود في لوخ آيرن، أعادت الدول الأعضاء في المجموعة التأكيد على أهمية الأمن الغذائي في أفريقيا، وتعهدت برفض الجهود الرامية إلى حماية الأسواق المحلية وقدمت حجة قوية من أجل الدفع بالتجارة الحرة إلى الأمام على نحو تضطلع فيه منظمة التجارة العالمية بدور محوري. وأعربت عن التزامها بدعم النظام التجاري المتعدد الأطراف، من خلال التوصل إلى اتفاق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بشأن مبادرة لمنظمة

التجارة العالمية ترمي إلى الحد من البيروقراطية لزيادة تيسير وتسريع حركة السلع عبر الحدود.

٩١ - وعقب الاستعراض العالمي الثالث لمبادرة المعونة لصالح التجارة الذي جرى في عام ٢٠١١، انخفضت موارد المعونة لصالح التجارة المرصودة لأفريقيا من ١٨,٥ بليون دولار في عام ٢٠١٠ إلى ١٣,١ بليون دولار في عام ٢٠١١ (٢٩ في المائة). وأثر ذلك الانخفاض، الذي تسبب فيه تراجع في الالتزامات المالية تجاه مشاريع هم الطاقة والنقل، في بلدان في شمال الصحراء الكبرى (ولا سيما المغرب ومصر) وجنوبها (من بينها إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا). ونظّم الاستعراض العالمي الرابع للمعونة لصالح التجارة، بشأن موضوع "الارتباط بسلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة"، في جنيف في تموز/يوليه ٢٠١٣. ودرس المشاركون الكيفية التي يمكن بها استخدام المساعدة الإنمائية لربط الشركات في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً بسلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة. وناقشوا خيارات الانضمام إلى شبكة سلاسل الإنتاج وإعطاء قيمة مضافة داخلها. وكانت الفوائد الإنمائية للمشاركة في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة، لا سيما في سياق استمرار المداولات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مسألة رئيسية أخرى جرت مناقشتها.

واو - التعاون بين بلدان الجنوب

٩٢ - ظل التعاون بين بلدان الجنوب مصدراً رئيسياً للتنمية الأفريقية يكمل التعاون بين الشمال والجنوب. وواصلت مفوضية الاتحاد الأفريقي قيامها بعملية الاستعراض العالمي للشراكات الاستراتيجية بين أفريقيا وبقية العالم.

٩٣ - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، عززت أفريقيا شراكاتها مع الشركاء في التنمية الناشئين داخل المحافل الحكومية الدولية مثل المنتدى الكوري الأفريقي الثالث، ومؤتمر القمة الثالث المشترك بين أفريقيا وأمريكا الجنوبية والقمة الخامسة لمجموعة "بريكس" (الاتحاد الروسي، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، والصين، والهند).

٩٤ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، خلال أسبوع التعاون الكوري الأفريقي في سول، عزز المنتدى الكوري الأفريقي الثالث التعاون بين البلدان الأفريقية وجمهورية كوريا من خلال "إعلان سول للمنتدى الكوري الأفريقي الثالث لعام ٢٠١٢"، و"خطة عمل المنتدى الكوري الأفريقي الثالث للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥".

٩٥ - واعتمد في شباط/فبراير ٢٠١٣ إعلان مالابو في مؤتمر القمة الثالث المشترك بين أفريقيا وأمريكا الجنوبية من أجل تعزيز التعاون بين المنطقتين حول ٢٧ مشروعاً تشمل قطاعات مثل التجارة، والاستثمار، والصحة، والتعليم، والبنى التحتية، والعلم، والتكنولوجيا.

٩٦ - وفي آذار/مارس ٢٠١٣، اعتمد المشاركون في القمة الخامسة لمجموعة "بريكس" المعقودة في ديربان إعلاناً وخطّة عمل إيثيكيوي الراميين إلى تعزيز الشراكة من أجل التنمية والاندماج والتصنيع. وأعادوا التأكيد على دعمهم للتنمية المستدامة للبنى التحتية، والتنمية الصناعية، وخلق فرص العمل، وتنمية المهارات، والأمن الغذائي والتغذوي، والقضاء على الفقر والتنمية المستدامة في أفريقيا.

٩٧ - وخلال العام الماضي، عزز الشركاء في التنمية الناشؤون كتركيا والصين والهند تعاونهم مع البلدان الأفريقية. إذ بلغت التجارة بين الصين وأفريقيا ١٦٣,٩ بليون دولار خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٢، مقارنة بمبلغ ١٦٦ بليون دولار خلال عام ٢٠١١ كلة^(٦). وزادت عمليات التبادل الثقافي وحركة الناس بين الجانبين أيضاً، إذ إن مليون صيني سافروا إلى أفريقيا وما يقرب من ٥٠٠.٠٠٠ أفريقي ذهبوا إلى الصين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أطلقت الصين برنامجاً بقيمة ٨ ملايين دولار بالاشتراك مع اليونيسكو من أجل دعم تطوير التعليم في أفريقيا على مدى أربع سنوات للمساعدة على تضيق الفجوة في نوعية التعليم في القارة.

٩٨ - وارتفع حجم التجارة بين الهند وأفريقيا من ٥١,٦ مليون دولار في الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ إلى ٦٧ مليون دولار في الفترة ٢٠١٢/٢٠١١^(٧). وفي الفترة نفسها، وافقت الهند على قرض بحوالي ١,٢ بليون دولار من أجل أفريقيا لتمويل مشاريع في الزراعة، والرعي، وتصنيع المنتجات الغذائية، ومد الكهرباء إلى الأرياف، وتكنولوجيا المعلومات والبنى التحتية مثل الطرق والسكك الحديدية والاسمنت والكهرباء. وواصلت الهند إنشاء مؤسسات من أجل بناء وتعزيز القدرات على الصعيد الأفريقي والإقليمي والثنائي، بما في ذلك معهد الهند وأفريقيا لتكنولوجيا المعلومات في غانا، ومعهد الهند وأفريقيا للتجارة

(٦) انظر "China-Africa trade likely to hit record high", Xinhua، ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، المتاح على الموقع الشبكي: http://news.xinhuanet.com/english/china/2012-12/27/c_132067354.htm.

(٧) انظر على سبيل المثال Shyam Saran, "India and Africa: development partnership", Research and Information System for Developing Countries Discussion Paper, No. 180 (New Delhi, Research and Information System for Developing Countries, December 2012)، المتاح على الموقع الشبكي: http://ris.org.in/images/RIS_images/pdf/dp180_pap.pdf.

الخارجية في أوغندا، ومعهد الهند وأفريقيا للتعليم والتخطيط والإدارة في بوروندي، ومعهد الهند وأفريقيا للماس في بوتسوانا.

٩٩ - وفي عام ٢٠١٢، قامت تركيا، في إطار برنامج للتعاون التقني من أجل أقل البلدان نمواً، بتحديد وبدء تنفيذ مشاريع ذات أولوية قدرت قيمتها بنحو ٢٦٠ مليون دولار في مجالات مثل الاستخدام الكفء للموارد المائية، وتغير المناخ، والزراعة، والغابات، والسياحة، والتخفيف من وطأة الفقر. وتلقى طلبة أفارقة من إثيوبيا والصومال وموزامبيق ونيجيريا منحة دراسية للدراسة في جامعات تركية. وقدمت تركيا دعماً مكثفاً لبلدان في شمال أفريقيا في سياق شراكة دوفيل مع البلدان العربية التي تمر بمرحلة انتقالية من خلال تقديم حزم دعم مالي إلى تونس وليبيا ومصر، وصلت إلى بليون دولار و ٥٠٠ مليون دولار و ٢٠٠ مليون دولار، على التوالي.

رابعاً - الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة

ألف - لحة عامة

١٠٠ - تشكل الأمم المتحدة إحدى الركائز الرئيسية للدعم الدولي المقدم لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويتخذ الدعم الذي تقدمه الكيانات التابعة لها على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والوطني أشكالاً تتراوح بين المساعدة التقنية وبناء القدرات والتمويل والدعوة والعمل المعياري. ويتضمن أحدث تقرير سنوي قدمه الأمين العام إلى لجنة البرنامج والتنسيق بشأن دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (E/AC.51/2013/6) معلومات مفصلة عن طبيعة ونطاق الدعم الذي قدمته منظومة الأمم المتحدة خلال العام الماضي.

باء - تعزيز آلية التنسيق الإقليمية التابعة لوكالات الأمم المتحدة ومنظماتها العاملة في أفريقيا دعماً للاتحاد الأفريقي وبرنامجها المتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ونظام المجموعات

١٠١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملت منظومة الأمم المتحدة على تعزيز ما تقدمه من دعم للاتحاد الأفريقي في الخدمات التي يقدمها لمؤتمرات قمة الاتحاد، وتنفيذ برامج مختلفة من أجل تنمية القارة، وتقديم دعم تقني فعال، وبناء القدرات، وإتاحة منتدى لبناء توافق الآراء والدعوة، ومراعاة القضايا المؤثرة على جميع مجالات الاهتمام، مثل الشؤون الجنسانية والعمالة، في أعمال البرامج. وقامت مجموعات آلية التنسيق الإقليمية بإعداد خطط عمل

ووضع معايير لرصد التقدم المحرز في تنفيذ أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويتولى الاتحاد الأفريقي الآن إدارة الآلية بالاشتراك مع الأمم المتحدة.

١٠٢ - ومن أهم الإنجازات التي تحققت في هذا الصدد أن الأمم المتحدة سلمت إلى الاتحاد الأفريقي برنامج العمل المشترك لتنفيذ البرنامج العشري لبناء القدرات للاتحاد في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وأنشئت آلية تنسيق إقليمية مشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وبدعم تقني من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، قامت الآلية بوضع خطط عمل وفقا لقرار الجماعات الاقتصادية الإقليمية في المنطقة دون الإقليمية من أجل تيسير تحديد منطقة للتجارة الحرة في جميع بلدان شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وقدمت منظومة الأمم المتحدة الدعم التقني والمالي لعمليات التحقق من المساواة بين الجنسين القائمة على المشاركة في الوكالات المشاركة في مجموعتي الحوكمة والتنمية الاجتماعية، ساهمت في تعزيز القدرة على تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في مجالي الحوكمة والتنمية الاجتماعية من عمل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

١٠٣ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، عقدت آلية التنسيق الإقليمية اجتماعا استغرق يومين لمناقشة استراتيجيات تعبئة الموارد لصالح الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة. وحدد هذا الاجتماع عدة إمكانيات لإقامة أوجه تآزر وتعزيز الروابط بين المجموعات، بما في ذلك تعزيز التنسيق داخل كل مجموعة وبين مختلف المجموعات بين وكالات الأمم المتحدة في مجال تطوير وتنفيذ الأنشطة التي تضطلع بها مجموعاتها.

١٠٤ - ومن هذا المنطلق، قدمت في الدورة الثالثة عشرة للآلية، التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ توصيات بشأن إعداد استراتيجية مشتركة لتعبئة الموارد بين الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي وإنشاء صندوق استثماري لتيسير تنفيذ وتنسيق الأنشطة المحددة في خطط عمل المجموعات. وواصلت فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بأفريقيا، برئاسة المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، توفير إطار فعال لكيانات منظومة الأمم المتحدة لتبادل الخبرات والتجارب. وشاركت فرقة العمل بنشاط في مجموعة من الأنشطة من بينها إعداد تقارير الأمين العام عن الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى الشراكة الجديدة، وعن أسباب النزاع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، وفي عملية التشاور حول إنشاء آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة لاستعراض الالتزامات المتعلقة باحتياجات التنمية في أفريقيا.

جيم - قرى الألفية

١٠٥ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصل مشروع قرى الألفية تعجيل إحراز التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في ١٠ بلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والوصول إلى حوالي ٥٠٠.٠٠٠ شخص. وتبين التقارير المرحلية أن المشروع قد أحرز تقدماً كبيراً نحو تحقيق الأهداف، لا سيما في مجال الحد من جوع الأطفال وتعزيز المساواة بين الجنسين في الحصول على التعليم الابتدائي، والحد من وفيات الأطفال، وتيسير الحصول على المياه الصالحة للشرب.

١٠٦ - وفي إطار مجهود يرمي إلى التصدي لتحديات التنمية، والإسراع بتحقيق الأهداف في منطقة السافانا الإيكولوجية الشمالية في غانا، أنشئت قرية جديدة من قرى الألفية في المنطقة، تقدم الخدمات لحوالي ٣٠.٠٠٠ شخص. وبدأ أيضاً تنفيذ عدة مبادرات، من بينها برنامج للعاملين في مجال التعليم المجتمعي، وحملة لتدريب ونشر مليون عامل في مجال الصحة المجتمعية وبرامج مختلفة تتعلق بالمياه والصرف الصحي والنظافة. وتم توسيع نطاق برنامج وجبات الغذاء المدرسية ليشمل مراكز التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. وقدمت العديد من المواقع الدعم للمدارس في تنفيذ برامج لتمكين الفتيات واعتماد برامج متعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين والآباء والأمهات. واستمرت المبادرات المتعلقة بالبنى التحتية، بما فيها بناء المدارس والعيادات الصحية والطرق. وساهم المشروع في زيادة إمكانية وصول المجتمعات المحلية إلى شبكات المياه والكهرباء، مع زيادة التركيز على الدورات التدريبية لإعداد المجتمعات المحلية لتولي إدارة البنى التحتية بعد اختتام المشروع. والآن يبدأ المشروع في العمل مع حكومة كل واحد من البلدان التي تقع فيها قرية من قرى الألفية لكي يتسنى تولى أمور موظفي المشروع وعملياته وإدارته على الصعيد المحلي، تمهيداً للانتقال الكامل بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

خامسا - استنتاجات وتوصيات

١٠٧ - وأحرز تقدم واضح خلال الأشهر الاثني عشر الماضية في تنفيذ جدول أعمال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وبالتالي التزامات البلدان الأفريقية بتنميتها، بما في ذلك انتقال العديد من مشاريع البنى التحتية إلى مرحلة التنفيذ وتعبئة القطاع الخاص لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، لا سيما فيما يتعلق بالزراعة. واستمر إحراز التقدم أيضاً في تنفيذ القطاعات الأخرى ذات الأولوية في إطار الشراكة الجديدة، بما فيها الصحة والتعليم ومراعاة المنظور الجنساني. وساهمت الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران منذ إنشائها قبل عشر سنوات، في تعزيز مجال العمل بين الحكومات وعامة الناس.

١٠٨ - وفيما يتعلق بالدعم الدولي المقدم للشراكة الجديدة، على الرغم من استمرار الاتجاه التصاعدي لتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي رغم الغموض الاقتصادي في العالم، فقد انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأفريقيا انخفاضاً كبيراً، حتى في ظل التزامات الجهات المانحة بزيادة ما تقدمه للمنطقة من معونة. وعلاوة على ذلك، ما زالت جولة الدوحة للمفاوضات التجارية تراوح في مكانها. وهذا يشكل نكسة للبلدان النامية، لا سيما البلدان الأفريقية التي شرعت في إصلاحات هيكلية مضيئة لجني ثمار انفتاح التجارة. وتهدد كل هذه المسائل بتعطيل المكاسب الإنمائية التي تحققت مؤخراً، بما في ذلك التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولما كان عام ٢٠١٣ يصادف الذكرى السنوية الخمسين لتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية، ينبغي للبلدان الأفريقية أن تجدد التزامها بتنفيذ جدول أعمال الشراكة الجديدة ومواصلة تعبئة الإرادة السياسية اللازمة للإسراع بتنفيذ المشاريع ذات الأولوية في إطار الشراكة بزيادة الاستثمار العام من أجل تحفيز القطاع الخاص على القيام باستثمارات كبيرة.

١٠٩ - وينبغي أن يتيح الإعلان عن بدء عملية وضع "رؤية أفريقيا لعام ٢٠٦٣" بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية للقادة الأفارقة فرصة رسمية لتكرار التزامهم بالمثل العليا للوحدة الأفريقية والعمل على تحقيق حلم النهضة الأفريقية وتوريث الأجيال القادمة قارة موحدة ومزدهرة يسودها السلام. وسيكون إشراك الأفارقة في تصميم البرامج والمشاريع التي تفيدهم أمراً أساسياً لتنفيذ الشراكة الجديدة بنجاح.

١١٠ - ونظراً إلى أن الشراكة الجديدة كانت تقوم على افتراض وجود شراكة بين أفريقيا والمجتمع الدولي، يجب على البلدان الأفريقية ومنظمات القارة أن تواصل إقامة الشراكات وتسخيرها لأغراض تنمية أفريقيا. فمن شأن ذلك أن يكفل الاحتفاظ بالزخم الحالي وتسريعه. ورغم إحراز تقدم في تنفيذ القطاعات ذات الأولوية للشراكة الجديدة، ما زال يتعين بذل مزيد من الجهود فيما يتعلق بجدول أعمال الشراكة. وسيكون من المهم في هذا الصدد أن تؤخذ بعين الاعتبار التوصيات الواردة أدناه.

١١١ - وبرنامج تطوير البنى التحتية في أفريقيا هو مفتاح الوحدة الأفريقية والنهضة الأفريقية. ولاستغلال الزخم السياسي الذي يتجلى في تنفيذ المبادرة الرئاسية لدعم البنى التحتية، لا بد من بذل جهود لتعجيل تنفيذ مشاريع الإجراءات الأخرى ذات الأولوية في إطار البرنامج التي توجد في مرحلة التنفيذ، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص واستثماره في البنى التحتية. وفي ضوء الفجوة الهائلة القائمة في تمويل تطوير البنى التحتية،

ينبغي أيضا لشركاء التنمية الأفريقية، بما في ذلك شركاء التنمية الجدد، أن يشجعوا شركائهم على الاستثمار مباشرة في البنى التحتية بتوفير حوافز ضريبية وغير ضريبية لهم.

١١٢ - ونظرا لخطورة مشكلة الجوع في أفريقيا والمكانة الهامة التي تحتلها الزراعة في التنمية بصفة عامة، يجب بذل مزيد من الجهود لزيادة الإنتاج الزراعي تمشيا مع الإعلان بشأن الزراعة والأمن الغذائي وإعادة ترتيب أولويات الاستثمار العام في الزراعة من أجل تحفيز الاستثمار الخاص. وسيساهم تحسين الزراعة والأمن الغذائي في تعجيل التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى، لا سيما المتعلقة منها بالصحة. وينبغي للجهات المانحة أيضا أن تبذل جهودا لزيادة ما تقدمه من تمويل للزراعة الأفريقية وفقا لمبادرة لاكيلا بشأن الأمن الغذائي.

١١٣ - وفي ظل التقدم المحدود المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية واقتراب الموعد المحدد له، لا بد من دفعة قوية خلال الفترة المتبقية للإسراع بالتقدم نحو تحقيق الأهداف بإبداء مزيد من الإرادة السياسية وتوجيه الموارد إلى الأهداف التي سجلت تقدما محدودا.

١١٤ - ما برح التعليم يشكل أساس التقدم في معظم المجتمعات الناجحة وهو ينطوي على إمكانية تحويل التنمية الاجتماعية الاقتصادية في أفريقيا. ولذا ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لنوعية الإنجازات في مجال التعليم والتعلم. ويجب على الحكومات الأفريقية أن تواصل وضع سياسات تعليمية شاملة تكفل إعداد الطلاب بطريقة أفضل وتزويدهم بالمهارات المطلوبة وفرص العمل اللائق.

١١٥ - وإن كان من الواضح أن المرأة الأفريقية تساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وإدارة البيئة، فإن إمكانية حصولها على الخدمات الأساسية وتكافؤ الفرص ما زالت محدودة وغالبا ما تكون مهمشة في هياكل اتخاذ القرار. لذا يجب على الحكومات الأفريقية أن تبذل جهودا لإتاحة إطار لتعجيل تمكين المرأة، وكفالة مزيد من الإرادة السياسية وتعزيز إنفاذ القوانين الرامية إلى تحقيق هذا التمكين.

١١٦ - وما انفكت الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، خلال السنوات العشر المنصرمة منذ إنشائها، تشكل برنامجا رائداً ومبتكراً ساهم في تعزيز مؤسسات الحوكمة. وينبغي للبلدان الأفريقية التي انتهت من الاستعراضات أن تنفذ التوصيات المنبثقة عن الإصلاح تنفيذاً كاملاً. ولعل البلدان التي لم تنضم إلى الآلية تود أن تنضم إليها من أجل ترسيخ التزامها بالحوكمة الرشيدة بوضوح.

١١٧ - ولترجمة النمو الرائع للقارة إلى تنمية اجتماعية والقضاء على الفقر بصورة مستدامة، لا بد من اتخاذ إجراءات جريئة ومحددة الأهداف في مجال السياسة العامة ترمي إلى الإسراع في خلق فرص عمل عن طريق القيمة المضافة والتنويع الاقتصادي.

١١٨ - ونظرا إلى أن أفريقيا هي المنطقة الوحيدة المعرضة لاحتمال عدم تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ لذا، ينبغي للبلدان المانحة أن تبذل قصارى جهدها للوفاء بتعهداتها إزاء القارة، وبصفة خاصة من خلال زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، ونقل التكنولوجيا والاستثمار المباشر الأجنبي، بما في ذلك الاستثمار في البنى التحتية وسائر القطاعات ذات الأولوية في إطار الشراكة الجديدة.

١١٩ - وفضلا عن ذلك، يجب أن يواصل المجتمع الدولي العمل من أجل تنمية أفريقيا بعد عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجات القارة الخاصة في وضع خطة التنمية وفي متابعة تنفيذ الولايات المتصلة بمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بواسطة التنفيذ خاصة.

١٢٠ - وفي ضوء صعوبة اختتام جولة الدوحة دفعة واحدة على الأجل القصير، لذا يجب أن تنصب الجهود على التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل التي لها أثر كبير في تمكين التجارة، بما في ذلك تيسير التجارة والإعانات الزراعية المشوهة للتجارة، والتي تشكل مجالا يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لأفريقيا. وعلاوة على ذلك، لا ينبغي أن تكون القضايا التي تم التوصل إلى اتفاق بشأنها رهينة عدم اختتام الجولة، وإنما ينبغي الإسراع في تنفيذها.

١٢١ - ولا يزال مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا منبرا هاما لزيادة الوعي بتنمية أفريقيا وتعبئة الدعم الدولي من أجلها. وكانت مواءمة جدول أعمال المؤتمر مع أولويات الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة إنجازا كبيرا. وفي المستقبل، ستقاس القيمة المضافة للمؤتمر بمدى قدرته على تعبئة استثمار خاص محفز ويبحث على التغيير في القطاعات ذات الأولوية في إطار الشراكة الجديدة، لا سيما البنى التحتية والزراعة.